2021-2020

الموضوع : تعدي الفعل ولزومه و أحكام المفعول به

للمرحلة : الثانية الدراسة الصباحية بقسم اللغة العربية بكلية التربية للبنات بجامعة بغداد

للعام الدراسي 2020-2021 إعداد : أ. م. د : كريم عبيد علوي .

تعدي الفعل ولزومه و أحكام المفعول به

ينقسم الفعل إلى فعل متعد وفعل لازم .

الفعل المتعدي: هو الفعل الذي ينصب بنفسه مفعولاً به أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر ، ويسمى أيضا الفعل المجاوز لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به، فوقع مدلوله عليه ، نحو **(أكرمتُ محمداً)** فالفعل (أكرم) لم يكتف برفع معموله (الفاعل) وإنما تعداه وجاوزه إلى المفعول به ، فوقع أثره الشكلي عليه فنصبه ، ووقع أثره المعنوي بحصول فعل الإكرام عليه، وقد يتعدى الفعل المجاوز إلى مفعول به واحد كالمثال السابق أو يتعدى إلى اثنين أو ثلاث نحو(ظن) الذي يتعدى إلى مفعولين أو (أعلم) الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل . ومن أمثلة تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل قوله تعالى : ((**كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ**)) فـ (يري) تعدى الى الضمير (هم) المفعول به الأول و(أعمال) المفعول به الثاني و (حسرات)المفعول به الثالث .

الفعل اللازم : ويسمى قاصراً وغير متعدٍ أو يسمى متعدياً بحرف جر، وهو الفعل الذي لا ينصب بنفسه مفعولا به أو أكثر نحو **(مررتُ بالمدينة)** فالفعل (مرَّ) قد توصل إلى مفعوله (المدينة) بوساطة حرف الجر (الباء) فهو فعل متعدٍ بحرف جر لا بنفسه ، وقد لا يكون للفعل اللازم مفعول به يتعدى إليه بحرف جر نحو **(حضر سعيد).**

كيفية التمييز بين الفعل المتعدي واللازم:

للتفريق والتمييز بين الفعل اللازم والمتعدي يوضع الفعل في جملة تامة وقبله اسم ، وهذا الاسم ينبغي أن لا يكون مصدراً ، ويشترط بعد الفعل أن يأتي ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم ، فان صح التركيب واستقام المعنى ، فالفعل متعدٍ بنفسه وإن لم يكن التركيب مستقيما وفسد المعنى فالفعل سوف يكون لازما ، فإذا أردنا أن نتبين حقيقة الفعل **(أخذ)** من ناحية التعدي واللزوم وضعنا قبله اسما غير مصدر وجعلنا بعد الفعل ضميرا يعود على ذلك الاسم فنقول **(الصحف أخذتها)** ، فالمعنى صحيح والتركيب سليم نحوياً ، فنحكم بأن هذا الفعل متعدٍ ينصب المفعول به بنفسه ، وكذلك نقول : **(الباب أغلقته)** للتأكد من كون الفعل (أغلق) فعلا متعدياً. ولمعرفة كون الفعل **(قعد)**متعدياً

أو لازماً نقول : **(الغرفة قعدتها)** فنستنتج أنه فعل لازم لفساد المعنى وعدم صحة التركيب ، فالصواب أن نقول : **(الغرفة قعدت فيها)**.

والسبب في اشتراط كون الاسم المقدم ينبغي أن لا يكون مصدراً هو أن الهاء العائدة على المصدر تتصل بالفعل اللازم والفعل المتعدي ولا يمكن بذلك التفريق بينهما ، فمثال عودتها على المتعدي **(الكرم أكرمتهُ الضيفَ)** فـ (الكرم) مصدر للفعل **(أكرم)** ومثال اتصالها باللازم نحو: **(القيام قمته)** فـ (القيام) فمصدر للفعل (قام)، والهاء عائدة على مصدر دائماً سواء أكان الفعل متعدياً أم لازماً ، لذلك ينبغي أن لا يكون الاسم المقدم على الفعل مصدراً في اختبار كون الفعل لازما أم متعدياً .

<u>الأفعال اللازمة :</u>

ومن الممكن معرفة الأفعال اللازمة من خلال التعرف على أشهر معانيها وأوزانها الصرفية .

إن أشهر معاني الأفعال اللازمة وأوزانها هي:

1- الأفعال التي تدل على السجية والأوصاف الفطرية، فهذه الأفعال دالة على صفة تلازم صاحبها (الفاعل) ولا تكاد تفارقه ، مثل : **شَرُفَ محمدٌ** ، و (ظَرُفَ) ، (نَبُلَ) و (قَصُرَ) ،و(طَال) ، (سَمِنَ) ، (نَحِفَ) ، والأغلب في هذه الأفعال أن تكون على وزن (فَعُلَ) وتشمل أفعال السجايا الأفعال التي لا تدوم ، ولكن زمنها يتكرر ويطول ، نحو : **جَبُنَ الرجل ، ونَهِمَ ، جَشِعَ** .
2- الأفعال التي يكون وزنها علي صيغة افْعَلَلَّ نحو: **اقْشَعَرَّ الجلد ، واطمأن قلبه ، واشمأزت النفوس**.
3- الأفعال التي يكون وزنها افْعَنْلَلَ نحو: **(اقعنسس الجمل)** أي أبى أن ينقاد ، أو رجع إلى الخلف ، ونحو: **(احْرَنْجَمَ الرجلُ)** أي أراد شيئا ثم عدل عنه ، و**(احرنجمت الخيل والإبل)** أي اجتمعت متزاحمة.
4- الأفعال التي تدل على أمر عرضي طارئ يزول بزوال سببه نحو: الأفعال التي تدل على مرض : **(مرض الفتى ، واحمر وجهه) وارتعشت يده** ، والأفعال التي تدل على فرح أو حزن نحو : **سعد محمد** ، وحزن ، وجزع ، وفزع، ورجِفَ ،ويشمل هذا النوع من الأفعالِ الأفعالَ التي تدل على النظافة أو الدنس نحو: **(نَظُفَ الثوبُ)** ، وطهر ، ودَنِسَ، وسخ، قَذِرَ ، نَجِسَ .
5- الأفعال الدالة على مطاوعة فعل لفعل آخر متعد بنفسه لمفعول به واحد فقط ، مثل : **(امتد)** فهو فعل لازم مطاوع للفعل مدد المتعدي لمفعول به واحد نحو: **(مددت الحديد الساخن <u>فامتد</u>)** ونحو (تَوَفَرَّ) في : **وَفرَّتُ المالَ فتوفرَّ**، ونحو: **انكسر** في : **كسرتُ الخشبةَ <u>فانكسرتْ</u>** .

وإذا كان الفعل الذي طاوعه فعل المطاوعة غير متعد لواحد ، وتعدى لاثنين ، فإن الفعل المطاوع له يكون متعديا غير لازم نحو: **(فَهَّمْتُ المسألةَ زيداً فَفَهِمَهَا)** . فالفعل المطاوع **(فهمها)** غير لازم قد تعدى الى الهاء، لان الذي طاوعه (فَهَّمْت) قد تعدى إلى مفعولين اثنين (زيد) و(المسألة) ونحو: (علَّمتَهُ النحو فتعلَّمَهُ) .

حذف حرف الجر من الفعل اللازم:

الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بوساطة حرف الجر نحو(مرَّ) في جملة: **(مررتُ محمدٍ)** فالفعل (مرَّ) وصل إلى المفعول (محمد) بوساطة حرف الجر (الباء)، وقد سُمِعَتْ جمل من العرب قد حذف منها حرف الجر من الأفعال اللازمة ، نحو (مررتُ زيدًا) فقد حذفت الباء وانتصب(زيد) بعد أن كان مجروراً ، ونقول في إعرابه انه منصوب بحذف حرف الجر أو منصوب بنزع الخافض، أي نزع (حذف) حرف الجر ، فالكوفيون يسمون حروف الجر حروف الخفض.

ومنه قول الشاعر وهو من شواهد ابن عقيل ورقمه **159** :

تمرون الدِّيارَ ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذا حرامُ

فقد حذف حرف الجر الباء ، فالفعل (مرَّ) في (تمرون)يتعدى بحرف الجر الباء ،فأصل الكلام (تمرون بالديار) و(الديار) الواردة في البيت الشعري اسم منصوب بنزع الخافض (حذف حر الجر) .

وقد ورد في القرآن الكريم حذف حرف الجر في قوله تعالى : ((**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا**)) فقومه اسم منصوب بـ (نزع الخافض) أي منصوب بحذف حرف الجر (من) والتقدير: اختار موسى من قومه .

ويرى جمهور النحاة وأغلبهم أنه لا يصح حذف حرف الجر من الأفعال اللازمة ، ويقتصر بذلك على التراكيب الواردة عن العرب الفصحاء ، فلا يصح من المتكلم أن يحذف حرف الجر من الفعل اللازم ، ولا يصح ذلك إلا مع دخول حروف الجر على الاحرف المصدرية (أنَّ، أنْ، كي) ومصادرها المؤولة .

فلا يصح حذف (في) من جملة **(رغبت في زيد)** ؛ لأنه الجملة تصبح **(رغبت زيداً)** ولا يعلم قصد القائل أهو : **(رغبت عن زيد)** أم **(رغبت في زيد)** فالمعنى يختلف بين التعبيرين ، وكذلك لا يجوز حذف (من) من قولنا(**اخترت القومَ من بني تميم)** فلا يصح أن يقال : **(اخترت القوم بني تميم)** لأن السامع لا يعلم هل المقصود هو **(اخترت القوم من بني تميم)** أو المقصود : **(اخترت من القوم بني تميم)** والمعنى مختلف تمام الاختلاف بين الجملتين.

الحذف القياسي لحرف الجر من الافعال المتعدية بحرف جر:

يجوز حذف حرف الجر الداخل على المصادر المؤولة المؤلفة من الأحرف المصدرية (أنْ، وأنّ، وكي) وما دخلت عليه ، فالجملة : (سررت من أن الطالب راغب في العلم ، حريص على أن يزداد منه ، لكي يبني

مجده) فيصح حذف حرف الجر من كل حرف من الحروف الثلاثة ، فتصير الجملة : (سررت أن الطالب راغب في العلم ،حريص أن يزداد منه كي يبني مجده) .

وهذا الحذف القياسي لا يصح إلا إذا أُمِنَ اللبسُ أي لم يلتبس المعنى الذي يقصده المتكلم على السامع ، ففي **(رغبت في أن يفيض النهر)** لا يصح أن تحذف (في) ويقال **(رغبت أن يفيض النهر)** إذ لا يتضح المراد بعد الحذف أهو : **(رغبت في أن يفيض النهر)** أم **(رغبت عن أن يفيض النهر)** ومثل ذلك أيضا قولنا : **(انصرفت عن أن أقرأ المجلة)** فلا يجوز حذف الجار ، لأن حذفه يؤدي إلى أن تصير الجملة **(انصرفت أن أقرأ المجلة)** وهي جملة غير صحيحة نحوياً ، فلا يعلم السامع المعنى الذي يريده المتكلم أهو : **(انصرفت إلى أن أقرأ المجلة)** أم : **(انصرفت عن أن أقرأ المجلة)** والمعنيان متناقضان ، و لا توجد قرينة تزيل لبس الكلام وتعين المقصود ، فوجب عدم حذف حرف الجر كي يتعين ويتحدد المعنى المراد لدى السامع .

<u>ترتيب المفاعيل في الجملة:</u>

قد يتعدد المفعول به في الجملة للفعل الواحد، فمن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر أو فعلين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ، وفي كل حالة من ذلك ترتيب محدد للمفاعيل :

فإذا تعدى الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا ، فالأصل والأحسن في التعبير تقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره نحو : **(أعطيت سعيداً كتاباً)** فالأحسن أن يتقدم المفعول به (سعيداً) على المفعول به الثاني (كتابا) لأن (سعيداً) وإن كان مفعولا به وقع عليه فعل الإعطاء إلا أنه فاعل في المعنى لا في اللفظ ،لأنه هو الذي أخذ واستلم (الكتاب) ويجوز أن يتقدم المفعول به الثاني وأن يقال **(أعطيت كتابا سعيداً)** ولكنه خلاف الأصل ونحو ذلك : **(أعطيت الزائر وردة من الحديقة)** فـ (الزائر) هو الآخذ ، و(الوردة) هي المأخوذة ، فهو في المعنى بمنزلة الفاعل ، وهي (الوردة) بمنزلة المفعول به ، وإن كانت هذه التسمية (فاعل في اللفظ) لا يلتفت إليها في الإعراب أي إننا نعربه مفعولا به منصوباً .

ويجب **<u>التزام الترتيب بتقديم الأول وتأخير الثاني</u>** فيما يلي:

<u>أولا:</u> إذا حصل لبس في المعنى فلم يعرف السامع من هو الفاعل في المعنى نحو**(أعطيت محمودا زميلا في السفر)** فلا يجوز تقديم الثاني (زميلا) أي أن نقول: **(أعطيت زميلاً محموداً في السفر)** أما لو تقدم لم يتبين من الآخذ من المأخوذ ولا قرينة تزيل هذا اللبس ولا وسيلة لإزالة هذا اللبس إلا بتقديم ما هو فاعل في المعنى (محمودا) الذي سيصطحب معه الزميل ، فيكون التقديم هو الدليل على أن (محمودا) هو الفاعل المعنوي.

<u>ثانيا:</u> أن يكون المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثاني ، فيجب تأخير مَنْ هو فاعل في المعنى نحو : **(أعطيت الكتابَ صاحبَهُ)** فـ (صاحبه) هو المفعول به الثاني وقد وجب

تأخيره وإنْ كان هو الفاعل في المعنى الذي حقه أن يتقدم على (الكتاب) المفعول به الثاني لأن الفاعل في المعنى في هذه الحالة يتضمن ضميراً (الهاء) تعود على الكتاب ، فلا يصح أن نقول **(أعطيت صاحبَهُ الكتابَ)** لأن الضمير يعود على متأخر في اللفظ ،فهذه الجملة غير صحيحة نحوياً .

حذف المفعول به :

أقل ما ينعقد به الكلام ويتألف منه هو أن يتألف من ركنين اثنين ، إما ان يتألف من المبتدأ والخبر أو من الفعل والفاعل ويسمى كل نوع من هذه الأقسام النحوية بـ (العمدة) ، وبقية الأقسام تسمى بـ (الفضلات) والواحد منها يسمى (فضلة) نحو: المفعول به، والحال ، والتمييز وغيرها ، وسميت بذلك لأنه يمكن الاستغناء عنها في تأليف الكلام بخلاف العمدة الذي لا يمكن أن تتألف الجمل من غيرها . و لا يعني ذلك التقليل من أهميتها الدلالية ومعناها في الجملة.

وحالات حذف المفعول به هي:

1- جواز الحذف إذا لم يضر حذفها معنى الجملة أو يخل بقصد المتكلم ، بمعنى عدم تعلق غرض ما بذكر المفعول به ، كقولنا في **(أكرمت زيداً)** (أكرمت) بحذف (زيداً) المفعول به وقولنا في : **(أعطيت زيداً كتاباً)** : (أعطيت)بحذف المفعولين (زيدا) و(كتابا) ، ومنه قوله تعالى: ((**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى**)) فقد حذفت مفاعيل (أعطى)وحذف مفعول (اتقى)فالمعنى لا يتعلق بإعطاء شيء معين وإنما يتعلق غرض الآية بتقرير سلوك الاعطاء لا بتحديد الشيء المعطى فجاز حذف المفعول به ، كذلك (اتقى) فالمفعول به المحذوف هو من يستحق أن يتقى وأن يخشى وحده وهو الله ، فهو معلوم للسامع ، فحذف لذلك جوازا فلا يضر حذف هذه المفاعيل بالمعنى ، فيحصل العلم للسامع بقصد المتكلم وإنْ لم يذكرها المتحدث.

2- عدم جواز الحذف : وذلك إذا أضر حذف الفضلة (المفعول به) بالمعنى ، وذلك يحصل في حالات كثيرة منها :

أولا: إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: **من أكرمت؟** فيكون الجواب: **أكرمت زيداً**. فلا يجوز حذف (زيدا) وتقول(أكرمت) فالجملة غير صحيحة لأن السامع السائل يتنظر أن يعين له المجيب شخص من وقع عليه فعل الإكرام أي أن يبين له المفعول به. ونحو: **من رأيت؟** فيجب أن نذكر المفعول به ونقول : **رأيت زيداً**.

ثانياً: إذا وقع المفعول به محصوراً بـ (ما) و (إلا) نحو: **(ما أكرمت إلا زيدا)** فـ (زيدا)مفعول به محصور ولا يجوز حذفه لأن الكلام في حالة حذفه سوف يدل على نفي الكرم بنحو عام ، والمقصود هو نفيه عن غير (زيد) وقصر وقوع فعل الإكرام على شخصه .

حذف عامل (ناصب) المفعول به:

يحذف عامل المفعول به أي الفعل الذي أحدث فيه النصب إذا دلَّ على الفعل المحذوف دليل نحو قولنا: **(من أكرمت؟)** فنقول: **(زيدا)**. فـ (زيداً) جواب السؤال جملة تامة وإن كان في ظاهرها مؤلفة من كلمة واحدة (زيدا) المفعول به المنصوب، فقد تقدمها فعل محذوف جوازاً تقديره : **(أكرمت زيدا)** وإنما صح وجاز حذف هذا الفعل لوجود كلام سابق دال عليه استغنى المتكلم عن ذكره لعلم السامع به. ونحو قوله تعالى ((**وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا**)) أي أنزل خيراً ، فحذف الفعل أنزل لتقدم دليل عليه من كلام سابق ويحصل الحذف الجائز في العبارات الشائعة والمتداولة كثيراً على الألسنة في الحوارات اليومية مثل عبارة : **أهلاً وسهلاً** ، والتقدير : **جئت أهلاً و وطئت سهلاً** .

اعداد د. كريم عيد علوي